واجب الطاعة

انتهاكات حقوق المرأة في اليمن

HUMAN RIGHTS WATCH

Copyright © 2015 Human Rights Watch

All rights reserved.
Printed in the United States of America
ISBN: 997-8-16231-3226

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لديها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات: http://www.hrw.org/ar

شكر وتنويه

أجرت بحوث هذا التقرير بلقيس واللي، باحثة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، بمساعدة الباحث معاد باني. وقدمت المتدربة كريستين بيكرلي مساعدة كبيرة في البحوث.

قام بمراجعة التقرير كل من مالكوم سمارت، محرر في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوم بورتيوس، نائب مدير برنامج. وقدّم جايمس روس، مدير السياسات والشؤون القانونية، مراجعة قانونية. وقدم كل من فريد أبرهامز، مستشار خاص في قسم حقوق الطفل، وجوزيف أمون، مدير برنامج الصحة وحقوق الإنسان، وروثنا بيغم، باحثة في شؤون المرأة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجانيت وولش، نائبة مدير برنامج حقوق المرأة، مراجعة مختصة.

قدّمت ساندي الخوري، من قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مساعدة في الإخراج. وأعدّ التقرير للنشر كل من غرايس تشوي، مديرة المطبوعات، وكاثي ميلز، مختصة في المطبوعات، وفيتزروي هبكنس، مدير إداري.

HUMAN RIGHTS WATCH

واجب الطاعة

انتهاكات حقوق المرأة في اليمن

ملخص 1

التمييز 2

العنف ضدّ المرأة 2

الحصول على رعاية صحية إنجابية 2

التوصيات 4

إلى لجنة صياغة الدستور 4

إلى البرلمان اليمني 4

إلى الحكومة اليمنية 5

I. خلفية 7

II. التمييز 9

الدستور 9

قانون الأحوال الشخصية 10

حقوق الجنسية 13

المشاركة السياسية 13

التعليم 14

العمل والحصول على فرص اقتصادية 17

III. العنف ضدّ المرأة 18

قانون العقوبات 18

واجب طاعة الزوج المفروض قانونا 19

الزواج المبكر وزواج الأطفال 19

ختان البنات 20

IV. الحصول على رعاية صحية إنجابية 23

سارة جمال أحمد، 24 عاما، وهي أخصائية علم اجتماع، وكانت نشطاء انتفاضة 2011، تقف بجوار مصلقات في الشوارع تحمل صور محتجين متوفين. 2012

تصوير آبي ترايلر-سميث/بانوس بيكتشرز

يمرّ اليمن اليوم بمرحلة تغيير جذري، حيث يحاول اليمنيون بناء نظام سياسي جديد سمته الاستقرار بعد ٣٣ سنة من الديكتاتورية، وبمرحلة انتقالية متقلبة دامت ثلاث سنوات. وتبقى التحديات التي تواجه بناء دولة تُحترم فيها حقوق الإنسان اعتمادًا على سيادة القانون مهمة وكبيرة.

أما بالنسبة للمرأة اليمنية، فتظل الرهانات كبيرة جدا. لقد لعبت المرأة أدواراً مهمة في انتفاضة ٢٠١١ التي قادت إلى الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح، وساهمت في مرحلة الانتقال الديمقراطي، سواء من داخل الحكومة أو من خارجها. ويجب الآن اتخاذ خطوات ملموسة لضمان احترام حقوق المرأة في اليمن الجديد، وإلغاء جميع أشكال التمييز التي شملها القانون ضدّها .

يحتوي قانون الأحوال الشخصية اليمني الحالي على أحكام قانونية تفرض تمييزاً علنياً ضدّ المرأة فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، وحضانة الأبناء، والميراث. كما لا توجد أي تشريعات تحظر العنف ضدّ المرأة، أو زواج الأطفال، أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بعد الانتفاضة ووصول عبد ربه منصور هادي إلى سُدّة الرئاسة، نظم اليمن طوال عشرة أشهر (2013–2014) مؤتمرًا للحوار الوطني. اقترح المؤتمر عديداً من التوصيات لتعزيز حماية حقوق المرأة في القانون الجديد عبر مراجعة التشريعات الوطنية. وانبثق عن مؤتمر الحوار لجنة صياغة الدستور التي بدأت عملها في مارس/آذار 2014، ومهمتها إدراج التوصيات المذكورة في الدستور الجديد. وبعد الانتهاء من صياغة الدستور، سيُنظم اليمن استفتاء وطنياً حوله، تعقبه انتخابات رئاسية وبرلمانية.

يقدّم هذا التقرير المسائل الرئيسية التي يتعين على الحكومة اليمنية معالجتها لضمان حقوق المرأة في المرحلة الانتقالية، وهي التمييز ضدّ المرأة، والعنف الذي يمارس في حقها، والحصول على رعاية صحية إنجابية. وقد ينتج عن الفشل في معالجة هذه المسائل بالشكل المناسب تراجع في المكاسب التي حققتها المرأة اليمنية على امتداد السنتين الماضيتين، وخاصة عبر مؤتمر الحوار الوطني، وقد يعيق احترام حقوق المرأة في المستقبل. لقد حان الوقت لكي تشارك المرأة بشكل فعال في المسار السياسي، وتُضمن حقوقها في الدستور والقوانين اليمنية.

التمييز

ينص الدستور اليمني لسنة 1994 على أن جميع المواطنين متساوون، ولكنه أيضا يشير إلى أن «النساء شقائق الرجال» و«لهنّ من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينصّ عليه القانون». وتم شرح هذا المبدأ التمييزي في قانون الأحوال الشخصية الذي يحتوي على أحكام تمييزية ضدّ المرأة فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث.

لا ينصّ القانون اليمني الحالي على حق المرأة في الزواج بمحض إرادتها الحرة، بل فقط بعد موافقة وليّ أمرها. ويُسمح للرجال بالزواج من أربع نساء بينما لا تتزوج المرأة إلا رجلاً واحدًا. كما يسمح القانون للرجل بتطليق زوجته من جانب واحد فقط بتلفظ عبارات الطلاق ثلاث مرات، بينما يتعين على المرأة التي ترغب في الطلاق رفع دعاوى لدى المحاكم، ويبقى ذلك متاحاً في ظروف محددة. وبعد الطلاق، عادة ما تُمنح حضانة الأطفال إلى الأم إلى أن يبلغوا عمرًا معيناً، أو إلى أن يقرروا بأنفسهم مع من يريدون العيش. ولكن وصاية الأب على الأطفال تبقى قائمة أثناء الزواج والطلاق، بغض النظر عما إذا كان هو الحاضن الفعلي للأطفال.

يحقّ للمرأة الميراث من والدها ووالدتها وزوجها وأبنائها، ومن أفراد آخرين من العائلة في ظروف معينة. ولكن عادة ما يكون نصيب المرأة من الميراث هو نصف النصيب الذي يناله الرجل الذي تجمعه معها نفس العلاقة بالمتوفي.

العنف ضدّ المرأة

لا يوجد في اليمن أي قانون يمنع العنف ضدّ المرأة، بل ينص قانون العقوبات على أن تطيع المرأة زوجها، بما في ذلك إقامة علاقة جنسية. وكنتيجة لذلك، لا يوجد حكم قانوني يجرّم الاغتصاب الزوجي. إضافة إلى ذلك، ينص القانون على فرض عقوبات مخففة على المتورطين في ما يسمى بجرائم الشرف. وتوجد أحكام قانونية أخرى تجرم الزنا و«الأعمال غير الأخلاقية»، ولها تأثير تمييزي ضدّ المرأة، وتتسبب في تقويض حقوقها، ومن ذلك حقها في المساواة وفي الحماية التي يوفرها القانون.

يُعتبر زواج القاصرات وختان الفتيات من الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة في اليمن، ولم تفعل الحكومة شيئا يُذكر لمواجهتها.

الحصول على رعاية صحية إنجابية

يبقى الحصول على رعاية صحية في اليمن أمرا محدودا، وتواجه المرأة تحديات صحية خطيرة، بما في ذلك في مجال الرعاية الإنجابية. وتبقى معدلات وفيات الرضع والأمهات مرتفعة جدا في المنطقة، وما فتئت تتفاقم بسبب الزواج المبكر، والحمل في سنّ المراهقة، وارتفاع نسب الخصوبة. وكان استطلاع أجري في 2013 قد خلص إلى أن 60 بالمائة فقط من النساء الحوامل اللاتي شملتهن الدراسة تلقين رعاية صحية قبل الولادة، بينما تنجب غالبية النساء اليمنيات في المنزل.

***

في حين وفرت عملية الانتقال السياسي فرصا غير مسبوقة لإعادة تشكيل الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة في اليمن، بما في ذلك

مشاركتها بشكل فعال وكامل في الحياة السياسية، بقيت المكاسب التي تحققت إلى اليوم هشة، وبحاجة لأن تكون مدعومة بضمانات دستورية وتشريعية واضحة. ولذلك فإن المسؤولية تقع على الحكومة في تبني إجراءات إصلاحية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الجميع في اليمن.

التوصيات

إلى لجنة صياغة الدستور

يجب أن يكفل الدستور:

- حماية فعالة لحقوق الإنسان كما هي معرّفة في القانون الدولي،
- المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون،
- عدم التمييز على أساس الجنس والنوع والحمل والحالة الاجتماعية، وإسداء توصيات إلى السلطة التشريعية بسن تشريعات تحظر التمييز من قبل الدولة والهيئات الخاصة،
- تطبيق ضمانات المساواة وعدم التمييز وغيرها من أشكال الحماية في جميع القوانين اليمنية،
- تمكين المحاكم من عدم اعتماد القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتوفير وسائل انتصاف فعالة للمتضررين،
- وجود أحكام قانونية تقدم تعريفاً للعنف القائم على أساس الجنس على أنه شكل من أشكال التمييز، وإسداء توصيات للسلطة التشريعية بمنعه والتصدي له.

إلى البرلمان اليمني

- يجب إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تميّز ضدّ المرأة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لضمان التطابق الكامل بين القانون اليمني والتزامات اليمن تجاه حقوق الإنسان الدولية. ويتعين على البرلمان بشكل خاص تعديل الأحكام القانونية الواردة في قانون الأحوال الشخصية والمتعلقة بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال بعد الطلاق، والميراث، وإلزام المرأة بطاعة زوجها، وكذلك قانون الجنسية الذي لا يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في تمرير جنسيتها لزوجها،
- يجب إلغاء أو تعديل القانون الجنائي الذي يحظر الزنا (العلاقة الزوجية خارج إطار الزواج)،
- يجب صياغة قوانين تجرّم جميع أشكال العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، وتبني إصلاحات تشريعية تشمل تقديم المساعدة للضحايا، وبروتوكولات ومبادئ توجيهية مناسبة لجميع المسؤولين الحكوميين الذين يتعاملون مع مسألة العنف ضدّ المرأة،
- يجب تمكين الوكالات الحكومية المعنية من تنفيذ التشريعات الجديدة والتشريعات المنقحة، ومراقبتها لتعزيز حماية حقوق المرأة، ويجب وضع خطة عمل وطنية لمواجهة العنف ضدّ المرأة والفتاة ولتنفيذ القوانين الجديدة والقوانين المعدّلة،

- يجب استشارة المنظمات اليمنية المعنية بحقوق المرأة وغيرها من منظمات المجتمع المدني عند صياغة تشريعات تتعلق بحقوق المرأة،

- يجب إلغاء أو تعديل جميع التشريعات التي تسهل العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك القوانين المتعلقة «بجرائم الشرف»،

- يجب تبني مشروع قانون حقوق الطفل، الذي تم عرضه على مجلس الوزراء، لفرض عقوبات جنائية على كل من يتسبب في زواج القاصرات، وختان الفتيات، وعمل الأطفال، وغيرها من المسائل، بما يتناسب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان،

- يجب دعم البرامج المستقلة وغير الحزبية لمساعدة النساء المرشحات للمجالس المنتخبة والمناصب الحكومية في تجاوز العراقيل التي تواجههن، وتعزيز مبادرات بناء القدرات، مثل إدارة الحملات وتدريب المرشحات على القيادة.

إلى الحكومة اليمنية

- يجب ضمان حماية فعالة للمساواة وعدم التمييز وغير ذلك من الحقوق المكفولة دوليا،

- يجب تدريب أعوان الشرطة على التعامل الناجع والفعال مع العنف القائم على أساس الجنس، ورفع عدد النساء العاملات في الشرطة وغيرها من قوات الأمن،

- يجب توفير فرص متساوية للمرأة والرجل في التعليم،

- يجب رفع وتحسين خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية لجميع الفتيات والنساء، بما في ذلك الحصول على رعاية توليدية طارئة وتنظيم الأسرة، عبر توسيع التوعية بالصحة الإنجابية في التجمعات الريفية التي يعيش فيها عدد كبير من اليمنيين،

- يجب التأكد من أن جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية يدركون أن سياسة الحكومة لا تتطلب إذن الزوج حتى تحصل المرأة على الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية التوليدية، وبغض النظر عن سن المرأة أو الفتاة.

سيدات من سكان المناطق الريفية يصلون إلى مدرسة قرب مدينة حرض لاستسلام أموال نقدية من برنامج لمنظمة أوكسفام يستهدف السيدات المسنات والحوامل، والعائلات التي لديها أطفال يعانون من سوء التغذية والأشخاص المستضعفين الآخرين، أثناء عملية التوزيع. تنفذ أوكسفام وجماعات محلية أنشطة توعوية تتعلق بالنظافة الشخصية والصحة العامة. © 2012 بانوس/آبي ترايلر-سميث

ا. خلفية

تواجه المرأة والفتاة اليمنية أشكالاً متعددة من التمييز، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي. وبينما شهد وضع المرأة تحسنا في العالم العربي في السنوات الأخيرة، حافظ اليمن على مرتبة متدنية في التقييمات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.[1] وتعتبر المرأة اليمنية أقل تعلما، وأقل قدرة على التنقل، ولا تحصل على نفس القدر من الرعاية الصحية مقارنة بالرجل،[2] ولا تتمتع بنفس الفرص الاقتصادية والتعليمية.[3] كما تساهم حالة الفقر العام، وعدم الاستقرار السياسي، والصعوبات الريفية التي يواجهها جزء كبير من اليمنيين في تعقيد التحديات التي تواجهها المرأة.

تضمّن مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، معطيات حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحصيلها العلمي، وحصولها على الصحة، والتمكين السياسي. واحتلت المرأة اليمنية، بشكل متواصل، منذ بداية العمل بمؤشر الفجوة بين الجنسين في 2006، مراتب متأخرة في القائمة.[4] ويقدّم مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلاً لمعطيات تتعلق بالمرأة في الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل. وتحصل اليمن في 2013 على المرتبة الأخيرة من بين 152 دولة شملها هذا المؤشر.[5] ومن العوامل التي ساهمت في وضع اليمن في هذه المراتب المتأخرة هي ارتفاع معدلات الخصوبة في سن المراهقة، وانخفاض معدلات مشاركة المرأة في البرلمان، والمعدلات المنخفضة جدا للتحصيل العلمي والمشاركة في القوى العاملة.[6]

---

1 اليونسيف والجمهورية اليمنية، «تحليل وضع الأطفال في اليمن عام ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٦٢.

2 فريدم هاوس، «اليمن، ٢٠١٢»، http://www.freedomhouse.org/report/countries-crossroads/2012/yemen-0#.U-TOgl2SzQo، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤).

3 SIGI، «اليمن، ٢٠١٢»، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٤).

4 المنتدى الاقتصادي العالمي، «التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين: اليمن»، ٢٠١٤، http://www3.weforum.org/docs/GGGR14/GGGR_CompleteReport_2014.pdf ، (تمت الزيارة في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤).

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية»، مذكرة تفسيرية بشأن تقرير التنمية البشرية: اليمن ٢٠١٤، http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/YEM.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤).

6 اليونسيف والجمهورية اليمنية، «تحليل وضع الأطفال في اليمن عام ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الصفحات ٢٨-٣٨.

حين اندلعت الاحتجاجات المناوئة للحكومة في 2011، لعبت المرأة اليمنية دورا محوريا في حركة التغيير. ورغم أن الانتفاضة المدنية تسببت في خلع الرئيس علي عبد الله صالح، إلا أن المرأة اليمنية صارت تقول إن وضعها ازداد سوءاً في السنوات الثلاث الأخيرة.[7] فقد استمر تهميش المرأة في التوظيف وفي المسار السياسي بشكل عام.[8] ومع تدهور الوضع السياسي مجددًا، صارت المرأة أكثر عرضة للضغوط والمضايقة من قبل المحافظين الدينيين الذين صاروا يحظون بنفوذ أكبر، ويستهدفون المرأة بحملاتهم التكفيرية. ومن بين النساء اليمنيات اللاتي يواجهن هذا النوع من التهم توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والناشطة الحقوقية أمل الباشا، وكذلك بشرى المقطري وأروى عثمان، وكلاهما كاتبتان وناشطتان، والصحفية سامية الأغبري.[9]

كما استمر تكريس التمييز بين الجنسين في عدد من التشريعات الهامة، ومنها قانون الأحوال الشخصية، وقانون المواطنة، وقانون العقوبات.[10] ولكن الفترة الانتقالية الحالية توفر لليمن فرصة فريدة لتعديل هذه الأحكام القانونية، وتكريس المساواة بين الرجل والمرأة في المنظومة القانونية وغيرها من المجالات.

باعتباره عضوا في عدد من أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، فإن اليمن ملزم بضمان المساواة بين الرجل والمـرأة.[11] تنص هذه الاتفاقيات بشكل صريح على تساوي الرجل والمرأة أمام القانون، ولذلك يجب معاملتهما بنفس الطريقة في الواقع، وتوفير فرص متساوية لكليهما في جميع مناحي الحياة. كما تنص اتفاقية سيداو على أن تلتزم جميع الدول بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير والتشريعات الأخرى، وأن تضمن تطبيق المساواة على ارض الواقع.[12]

أصدر مؤتمر الحوار الوطني، الذي دام طوال عشرة أشهر (2013ـ2014)، عديداً من التوصيات المتعلقة بالإصلاحات الحقوقية التي يتعين على اللجنة المكونة من 17 عضوا التي ستسهر على صياغة الدستور، والتي بدأت عملها في مارس/آذار 2014، أن تكرسها في الدستور الجديد. وبعد الانتهاء من صياغة الدستور، سيتم عرضه على استفتاء وطني، ثم يتم تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. يُذكر أنه إلى حدود كتابة هذا التقرير، لم يتم بعد تحديد تاريخ الاستفتاء.

كما أصدر مؤتمر الحوار الوطني توصيات للبرلمان اليمني بإصلاح أو تبني قوانين تستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأخرى للحكومة اليمنية بتبني سياسات تحقق نفس الغاية.

7 السابق، الصفحات ٢٦، ٨٤.

٨ السابق، الصفحة ٨٣.

٩ هيومن رايتس ووتش، «مهنة خطرة على الحياة: الاعتداءات على الصحفيين في ظل حكومة اليمن الجديدة»، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، http://www.hrw.org/ar/reports/٢٠١٣/٠٩/١٩، ص ٣٧.

10 SIGI، «اليمن، ٢١٠٢»، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٤١٠٢).

١١ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٦، G.A. Res XXI (٢٢٠٠A), No ٢١ U.N. GAOR Supp. (١٦ at ٥٢, U.N. Doc. A/٦٣١٦ (١٩٦٦), ٩٩٩ U.N.T.S. ١٧١، دخل حيز التنفيذ في ٢٣ مارس/آذار ١٩٧٦، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)، انضم إليه اليمن في ٩ فبراير/شباط ١٩٨٧.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٦، G.A. Res XXI (٢٢٠٠A), No ٢١ U.N.GAOR Supp. (١٦ at ٤٩, U.N. Doc. A/٦٣١٦ (١٩٦٦), ٩٩٣ U.N.T.S. ٣، دخل حيز التنفيذ في ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٧٦، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤)، انضم إليه اليمن في ٩ فبراير/شباط ٧٨٩١.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، اعتمدت في ٨١ ديسمبر/كانون الأول ٩٧٩١، G.A. res.34/180 (No ٣٤ U.N. GAOR Supp. (٤٦ at ١٩٣, U.N. Doc. A/٤٦/٣٤، دخلت حيز التنفيذ في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٨١، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٤١٠٢)، انضم إليها اليمن في ٠٣ مايو/أيار ٤٨٩١.

١٢ اتفاقية سيداو، المادة ٢ (أ)، والمادة ٣.

II. التمييز

تفرض القوانين اليمنية تمييزا ضدّ المرأة في عديد المجالات الهامة، بما في ذلك الدستور اليمني لسنة 1994 وقانون الأحوال الشخصية.[13] في سنة 2000، قامت ذكرى نقيب، عضو اللجنة الوطنية للمرأة، مع زميلات لها في مراجعة 197 قانونًا يمنيًا.[14] وخلصت اللجنة إلى وجود ما لا يقل عن 90 قانونا في اليمن فيهم تمييز ضدّ المرأة بشكل ما. ولكن استنادًا إلى ذكرى نقيب، تم إصلاح 18 قانونا فقط من هذه القوانين إلى حدود 2014.[15]

وفي 2008، عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة (لجنة سيداو)، وهي هيئة الخبراء الدوليين التي تراقب الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، واليمن طرف فيها، عبّرت عن قلقها من الوضع الغامض للاتفاقية في المنظومة القانونية اليمنية، وعدم الامتثال لأحكامها.[16] ومازال التمييز بين الجنسين موجودًا في بعض التشريعات اليمنية الرئيسية. وفي 2009، التزم اليمن، أثناء المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان، بالقيام بمراجعة شاملة لتشريعاته الوطنية لإلغاء الأحكام القانونية التي تميّز ضدّ المرأة.[17] غير أنه لم ينفذ هذا الالتزام بعد.

الدستور

ينصّ الدستور اليمني لسنة 1994 في المادة 41 على أن «المواطنين جميعا متساوون في الحقوق والواجبات العامة».[18] ولكنه ينص أيضا في المادة 31 على أن «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون».[19] ولذلك فإن المادة 31 تعتبر تقويضا للمساواة التي تنص عليها المادة 41.

غادر الرئيس علي عبد الله صالح السلطة في فبراير/شباط 2012 بواسطة من مجلس التعاون الخليجي وبمساندة مجلس الأمن، والولايات المتحدة، والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وعملا بـ «آلية تنفيذ» اقترحتها الأمم المتحدة كخطة انتقالية، التزمت الحكومة بتنظيم مؤتمر للحوار الوطني لمعالجة مطالب مختلف المجموعات، مثل المتمردين الحوثيين في الشمال، والحراك الجنوبي، وهو تحالف من مجموعات تطالب بحكم ذاتي أوسع أو بانفصال ما كان يعرف باليمن الجنوبي سابقا.

انتظم المؤتمر الذي شارك فيه 565 عضوًا بين مارس/آذار 2013 ويناير/كانون الثاني 2014، وجمع مختلف أطياف المجتمع اليمني، بما في ذلك المرأة والشباب. وكان المؤتمر يسعى إلى رسم إطار لمستقبل البلاد، بما في ذلك المبادئ الخاصة بدستور جديد، وحكومة ذات هيكلة جديدة، وتنظيم انتخابات وطنية.[20]

أوصى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني بأن «تكفل الدولة المساواة و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك»، وبأن «المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق و الواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي».[21]

استنادًا إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي وصل إلى سدة الرئاسة في فبراير/شباط 2012، فإن توصيات مؤتمر الحوار ملزمة للحكومة، لأنه تم التوصل إليها بالتوافق ولذلك يجب تنفيذها. وقال الرئيس هادي إن الدستور الجديد سيكرّس توصيات مؤتمر

13 تقنيا تم تجاوز الدستور اليمني من قبل مجلس التعاون الخليجي في مبادرة ٢٠١١ المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، وآلية التنفيذ المنبثقة عن الأمم المتحدة. وعند كتابة هذا التقرير، مازالت لجنة صياغة الدستور التي تشكلت في ٢٠١٤ لم تنشر بعد مسودة الدستور.

14 مركز دراسات النوع الاجتماعي وبحوث التنمية في جامعة صنعاء، ومركز المرأة للبحوث والتدريب في جامعة عدن: «العنف القائم على نوع الجنس في المجتمع اليمني»، ٢٠١٠، ص ٢٤٢.

15 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ذكرى نقيب، ممثل مدير التنمية، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١٤.

16 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة، «الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن»، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٨، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرة ٦٣.

17 مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: اليمن»، A/HRC/12/13، ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، http://www.ref-world.org/publisher,UNHRC,COUNTRYREP,YEM,4a9cdb98d,0.html، (تمت الزيارة في ٧ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرة ١٩.

18 دستور الجمهورية اليمنية، كما تم تعديله في استفتاء ٢٠٠١، http://www.yemen-nic.info/english_site/yemen/dostor.php، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤).

19 الشريعة هي مجموعة من المعايير التي تنظم جوانب من الحياة، وهي مستمدة أساسًا من القرآن، وهو النص المركزي في الإسلام، والأحاديث والسنة، أي السلوك المثالي والمعياري للنبي محمد.

20 بعثت هيومن رايتس ووتش برسالة إلى فريق العمل بشأن الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني فيها توصيات بشأن قضايا حقوق المرأة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، أنظر هيومن رايتس ووتش: «اليمن - يجب حماية حقوق المرأة في الدستور»، ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، http://www.hrw.org/ar/news/2013/09/17-0.

21 التقرير النهائي لفريق بناء الدولة، ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، http://www.ndc.ye/ndcdoc/State_Building_Report-26Dec2013.doc، (تمت الزيارة في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤).

الحوار، وإنه سيقوم بتعيين شخصيات في الهيئة التأسيسية ممن يثق في أنهم سينفذون التوصيات.[22]

قانون الأحوال الشخصية

يحتوي قانون الأحوال الشخصية اليمني على أحكام تفرض تمييزا ضدّ المرأة في مسائل الزواج، والطلاق، وحضانة الأبناء، والميراث.[23]

الزواج

استنادًا إلى القانون اليمني الحالي، لا يحق للمرأة الزواج بمحض إرادتها الحرة، بل يتعين عليها الحصول على موافقة وليّ أمرها. ورغم أن المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية تنص على أن الزواج يُعدّ لاغيا إذا تم بإكراه أحد الزوجين، إلا أن ذلك مناقض للمادة 23 التي تنص على أن التصريح بالموافقة على الزواج يشمل فقط المرأة التي تزوجت سابقا،[24] بينما يعتبر سكوت المرأة البكر، التي لم تتزوج سابقا، علامة على موافقتها.[25] إضافة إلى ذلك، لا تنص المادة 7 على ضرورة حضور المرأة للتوقيع على عقد زواجها. ونتيجة لذلك، تتسبب المادة 23 والمادة 7 في خلق واقع يكون فيه وليّ الأمر هو الذي يقرر زواج الفتاة أو المرأة.

إذا لم يوافق وليّ الأمر على زواج المرأة من رجل تختاره بنفسها، يمكنها رفع دعوى لدى المحاكم حتى تُمنح هذا الحق، ولكن ربما يواجه مطلبها بالرفض.[26] وإذا تزوجت امرأة دون موافقة وليّ أمرها، يحق لهذا الأخير رفع دعوى لإلغاء الزواج.[27] وكانت هيومن رايتس ووتش قد ذكرت في تقارير سابقة حالات لنساء تزوجن ضدّ رغبة أوليائهن، فتمت إدانتهن بالخيانة وحُكم عليهن بالسجن.[28]

22 هيومن رايتس ووتش: «اليمن ـ يجب البدء في الانتقال لتوصيات الحوار الوطني»، ٠١ فبراير/شباط ٤١٠٢، http://www.hrw.org/ar/news/2014/02/09.

23 قانون رقم ٠٢ لسنة ٢٩٩١ بشأن الأحوال الشخصية (قانون الأحوال الشخصية)، المعدّل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٨٩٩١، قانون رقم ٤٢ لسنة ٩٩٩١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ٣٠٠٢، http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11351، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٣١٠٢).

24 ينصّ قانون الأحوال الشخصية على أن «كل عقد بني على إكراه الزوج أو الزوجة لا اعتبار له».

25 السابق. تنص المادة ٣٢ على أنه «يُشترط رضا المرأة ورضا البكر سكوتها ورضا الثيب نطقها».

26 السابق، المادة ٨١.

27 السابق، المادة ٦١ (أ) و(ب).

28 هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي ٠١٠٢: اليمن، http://www.hrw.org/ar/world-report-2010-26.

خديج شواي سعيد، 13 عاما، تم تزويجها في أكتوبر/تشرين الأول 2012 إلى زوجها البالغ 20 عاما في قرية الشريفية الجنوبية قرب مدينة حرض. لا يوجد في اليمن قانون يحدد حدا أدنى للزواج في اليمن. وقد تزوج ما يزيد على 50% من الفتيات في اليمن عند سن 15 عاما. © 2012 بانوس/آبي تراير-سميث

يسمح القانون اليمني بتعدد الزوجات، ويمكن للرجل أن يتزوج أربع زوجات إذا كان قادرًا على معاملتهن بشكل عادل، وله إمكانيات مالية كافية، مع علم الزوجة الجديدة بأنه متزوج من غيرها. ورغم أن قانون سنة 1992 فرض على الزوج إثبات «فائدة قانونية» من الزواج بامرأة جديدة، إلا أن إصلاح قانون الأحوال الشخصية لسنة 1998 ألغى هذه الحماية عندما يتعلق الأمر بالزوجة الأولى.[29] إضافة إلى ذلك، كان الرجل ملزما بإعلام زوجته أو زوجاته الحاليات بنيته التزوج من امرأة جديدة، إلا أنه تم إلغاء هذا الإلزام في تنقيح سنة 1998.[30]

يُعتبر الحق في الزواج مع «الموافقة الكاملة والحرة» لكلا الزوجين أمرًا مكفولا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[31] كما تنص اتفاقية الرضا بالزواج والحدّ الأدنى لسنّ الـزواج وتسجيل عقود الـزواج، واليمن طرف فيها، على أن يعبر كلا الزوجين عن موافقتهما الكاملة والحرة «بشخصيهما... وفقا لأحكام القانون».[32] كما تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة على أن المرأة والرجل متساوون في الحق في الزواج، وأن لها «نفس الحق في اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحرّ والكامل».[33] ويبدو أن قانون الأحوال الشخصية متناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيه انتهاك لهذه المعاهدات الدولية.

كما ينتهك اليمن القانون الدولي في ما يتعلق بزواج الأطفال، مثلما هو مبيّن في القسم المتعلق بذلك أسفل هذا.

الطلاق

يسمح القانون اليمني بأن يطلق الرجل زوجته من جانب واحد بمجرّد النطق بذلك ثلاث مرّات، وهو ممارسة تقليدية نصت عليها الشريعة وتُعرف بـ الطلاق.[34] بينما يتعين على الزوجة التي ترغب في تطليق زوجها رفع دعوى لدى المحاكم، وفي ظروف محدودة جدا، ومنها عجز الرجل على توفير حاجات عائلته المادية رغم أن له موارد كافية للقيام بذلك.[35] أما إذا كانت المرأة ترغب في الطلاق لأسباب أخرى، فيتعين عليها رفع قضية خلع، وهو ما يجعلها ملزمة بدفع مقدار المهر الذي حصلت عليه، والتخلي على الدعم المادي الذي تحصل عليها المطلقات لأسباب أخرى.[36]

تنص المادة 16 من اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة على أن الدول الأطراف ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تمتع المرأة والرجل «بنفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه».[37] كما أوصت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة بأن «تلغي الدول أي شرط إجرائي متعلق بالمدفوعات اللازمة للحصول على الطلاق من الشروط التي لا تنطبق على الزوج والزوجة بالتساوي».[38] يُذكر أن أحكام قانون الأحوال الشخصية متناقضة مع مقتضيات اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة.

حضانة الأطفال

لا يعكس القانون اليمني المتعلق برعاية وحضانة الأبناء بعد الطلاق التزامات اليمن تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان لأنه لا يستجيب لاختبار تحقيق «المصالح المثلى للطفل»، ويفرض تمييزا ضدّ المرأة. وفي حال الطلاق، عادة ما تمنح حضانة الأطفال إلى الأم إلى أن يبلغوا سنا معينة (9 سنوات للذكور و12 سنة للإناث).[39] وبعد بلوغ هذه السن، يحق للأطفال اختيار الطرف الذي يرغبون في العيش معه.[40]

ولكن الأب يحافظ على وصايته على الأبناء أثناء الزواج وعند حلّه، بغض النظر عما إذا كان هو الذي يرعاهم بشكل فعلي. ولذلك يبقى الأب هو الولي الشرعي، وهو المسؤول على الاحتياجات المالية للأطفال، وهو الذي يتخذ جميع القرارات المتعلقة بتربيتهم.[41]

29 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٢١.

30 السابق.

31 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم اعتماده في ٠١ ديسمبر/كانون الأول ٨٤٩١، (G.A. Res. 217A (III), U.N. Doc. A/810 at 71 (1948)، المادة ٦١. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٣٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٠١ (١).

32 اتفاقية الرضا بالزواج والحدّ الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٦٩١ بموجب قرار رقم ٣٦٧١، الدورة ٧١، الملحق رقم ٧١، دخلت حيز التنفيذ في ٩ ديسمبر/كانون الأول ٤٦٩١، http://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVI-3&chapter=16&lang=en#9، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٣١٠٢)، انظم اليمن إلى الاتفاقية في ٩ فبراير/شباط ٧٨٩١.

33 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، المادة ٦١(١).

34 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٩٥.

35 السابق، المواد ١٥-٣٥.

36 السابق، المواد ٢٧ و٦٣.

37 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، المادة ٦١ (١)(ج).

38 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة، التعليق العام رقم ٩٢ بشأن العواقب الاقتصادية للزواج والعلاقات الأسرية وانحلالها، الفقرة ١٤.

39 قانون الأحوال الشخصية، المواد ٩٣١ و١٤١.

40 السابق، المادة ٨٤١.

41 السابق، المادة ٦٤١. أنظر أيضا اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ١١٠٢،

ورغم أن المرأة تواجه عديد القيود أثناء فترة الحضانة، قد يُنزع الأبناء منها في حال فشلت في توفير بعض الشروط. ولكن الرجل لا يواجه نفس القيود، ولا يُمكن أن يُنزع منه أطفاله. وعلى سبيل المثال، قد تخسر الأم (دون الأب) مسؤولية رعاية أبنائها إذا خلصت محكمة إلى أنها ليست بصدد تربيتهم وفق معايير مناسبة، أو إذا تزوجت من رجل آخر.[42] ورغم أن الأم لا تستطيع حرمان الأب من حقه في زيارة أبنائه، يستطيع الأب القيام بذلك في حق الأم.[43]

الميراث

يحق للمرأة أن ترث من والدها ووالدتها وزوجها وأبنائها وكذلك من أفراد آخرين من العائلة في ظروف معينة. ولكنها عادة ما تحصل على نصيب أصغر من نصيب الرجل، أي نصف ما يحصل عليه الرجل الذي تربطه نفس العلاقة بالمتوفي.[44] وعلى سبيل المثال، ترث البنت التي لا أشقاء لها نصف ثروة والدها بينما يرث الابن الذي لا أشقاء له الثروة كاملة.[45]

إضافة إلى عدم المساواة الرسمية في ما يتعلق بحقوق الميراث، تحرم المرأة على أرض الواقع، وخاصة في المناطق الريفية، حتى من نصيبها الذي ينص عليه القانون. وللحفاظ على ممتلكات العائلة، تمنع عديد العائلات الثرية بناتها من الزواج بأشخاص من عائلات أخرى. وإذا تزوجت امرأة برجل من قبيلة أخرى، على سبيل المثال، فإنها ربما تُحرم من الميراث حتى تبقى الأملاك لقبيلتها الأصلية.[46]

حقوق الجنسية

يفرض قانون الجنسية اليمني تمييزا ضدّ المرأة لأنه ينص فقط على قدرة الرجل، دون المرأة، على تمرير جنسيته إلى زوجته. وتسمح المادة 11 من قانون الجنسية للمرأة التي تتزوج من رجل يمني بالحصول على الجنسية اليمنية بعد أربع سنوات من الزواج عبر تقديم طلب إلى وزارة الداخلية، شرط أن لا تعارض هذه الأخيرة ذلك.[47] ولكن القانون لا يحدد الإجراء الذي يتعين على الرجل المتزوج من امرأة يمنية اتباعه للحصول على الجنسية. واستنادًا إلى غيداء العبسي، الناشطة في مجال حقوق المرأة والخبيرة القانونية، فإن الرجل المتزوج من يمنية والذي يرغب في العيش في اليمن يحق له فقط المطالبة بتصاريح إقامة.[48]

إضافة إلى ذلك، ورغم أن القانون لا ينص على شيء في هذا المجال، عادة ما تفرض السلطات على المرأة الحصول على ترخيص من وليّ أمرها (عادة ما يكون زوجها أو والدها) لاستخراج بطاقة هوية وجواز سفر.[49]

المشاركة السياسية

كان اليمن أول بلد في شبه الجزيرة العربية يسمح للمرأة بالاقتراع والترشح للمناصب المنتخبة (سنة 1969 في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب وسنة 1970 في الجمهورية العربية اليمنية في الشمال).[50] ورغم أن المرأة تتمتع في اليمن الموحد بحق الاقتراع على قدم المساواة مع الرجل، إلا أنها تبقى مقصية من الحياة السياسية.

لا تساند الأحزاب السياسية بشكل عام ترشيح النساء. وتاريخيا، لم يساند حزب الإصلاح ترشح المرأة، بينما ساندت أحزاب أخرى الفكرة

http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٢.

42 تنص المادة ٣٤١ على أن: «تنقل الحضانة من الحاضن إلى من يليه بأحد أمور هي: الجنون ونحوه من المنفرات كالجذام والبرص وكذا العمى والإهمال والفسق وترك حفظ الصغير والزواج إلا أن يكون بذي رحم صغير»، السابق المادة ٣٤١.

43 السابق، المادة ٥٤١.

44 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٢.

45 قانون الأحوال الشخصية، المواد ٩٠٣ (٢) و٦١٣.

46 الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، "Yemen: Country Gender Profile"، ٣٢ مارس/آذار ٢٠٠٩، http://www.jica.go.jp/english/our_work/thematic_issues/gender/background/pdf/eo9yem.pdf (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٤٢.

47 قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجنسية اليمنية، تم تنقيحه بالقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٣، النسخة العربية: http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11266 (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)، النسخة الانجليزية: http://www.yemenembassy.org/consulate/nationality.htm (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣).

48 رسالة الكترونية من هيومن رايتس ووتش إلى غيداء العبسي، خبيرة في حقوق المرأة، صنعاء، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٤.

49 فريدم هاوس: «اليمن ٢٠١٢»، http://www.freedomhouse.org/report/countries-crossroads/2012/yemen-o#.U-TOgl2SzQo (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤).

50 اليونسيف والجمهورية اليمنية، «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٢٨.

من حيث المبدأ، ولكنها جميعا لم تقدم دعما كافيا لأي مرشحة.[51] وفي 2012، ذكرت منظمة فريدم هاوس، ومقرها الولايات المتحدة، أن عدد النساء المرشحات لمناصب منتخبة شهد تراجعا على المستوى الوطني رغم ارتفاع نسب تعلم المرأة والالتزام المدني والنشاط السياسي.[52] وتوجد حاليا امرأة واحدة في مجلس النواب (من أصل 301 عضوا) وامرأتين في مجلس الشيوخ (من أصل 111 عضوا).[53]

في 2008، عبرت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة عن استغرابها من انخفاض نسبة تمثيلية المرأة في الحياة السياسية في اليمن، فالتزمت الحكومة باتخاذ تدابير خاصة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة.[54]

كما تعاني المنظومة القانونية من نقص فادح في نسب حضور المرأة. ففي 2007 لم تكن توجد سوى 32 قاضية من أصل 1200 قاض في البلاد، وكن قد أصبحن قاضيات في اليمن الجنوبي قبل التوحيد في 1990. أما في اليمن الموحد، فكل ما تمكنت المرأة من القيام به هو التسجيل في المعهد العالي للقضاء منذ 2007، وهو ما سيسمح لهن بمتابعة مهنة القضاء.[55]

ورغم ضعف تمثيلية المرأة في المجالين السياسي والقانوني، إلا أن منظمات حقوق المرأة بصدد العمل خارج المنظومة الرسمية لتمكين المرأة. لعبت هذه المنظمات غير الحكومية دورًا نشيطًا في الدعوة إلى إصلاح قانون الأحوال الشخصية، والتوعية بموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين تواجد المرأة في الشأن العام. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011، حصلت الناشطة توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام اعترافا بـ «نضالها السلمي من أجل سلامة المرأة وحقوقها في المشاركة الكاملة في أعمال بناء السلام».[56]

استنادًا إلى القانون الدولي، يُعتبر اليمن مسؤولا على اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة العراقيل الاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة المـرأة في الحياة السياسية، حتى في المجالات التي تكون فيها حقوق المرأة محفوظة قانونيا ودستوريا. ولا يجب اعتبار اتخاذ تدابير ترمي إلى تسريع تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تمييزا كما تنص على ذلك المادة 4 من اتفاقية القضاء التمييز ضدّ المرأة.[57]

في يناير/كانون الثاني 2014، تبنت الحكومة اليمنية حصة تمثيلية بنسبة 30 بالمائة للمرأة في الشأن العام والمواقع القيادية. وساندت منظمات المرأة في اليمن هذا القرار الذي جاء استجابة لتوصيات فرق بناء الدولة والحوكمة الرشيدة في مؤتمر الحوار الوطني.[58] كما ضمت الحكومة الأخيرة التي تشكلت في نوفمبر/تشرين الثاني 5 وزيـرات من مجموع 35 وزيرًا.

التعليم

لا تتمتع النساء والفتيات اليمنيات بفرص عادلة في الحصول على تعليم. ومازالت البلاد بعيدة عن تحقيق التناصف بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.[59] كما يحتل اليمن مرتبة متأخرة

51 حزب الإصلاح هو أكبر حزب في البلاد. فريدم هاوس: «اليمن ٢٠١٢»، http://www.freedomhouse.org/report/countries-crossroads/2012/yemen-0#.U-TOgl2SzQo (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤).

52 فريدم هاوس: «اليمن ٢٠١٢»، http://www.freedomhouse.org/report/countries-crossroads/2012/yemen-0#.U-TOgl2SzQo (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤).

53 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٣.

54 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة: «الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن»، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٨، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرات ٧٥٣، ١٧٣ و٢٧٣.

55 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٣.

56 السابق.

57 تنص المادة ٤ من اتفاقية سيداو على:

1. لا يُعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يُستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت.
2. لا يُعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراءً تمييزيًا.

58 فيصل دارم، "Yemen opens the door wider to women in office"، الشُرفة، ٤ مارس/آذار ٢٠١٤، http://al-shorfa.com/en_GB/articles/meii/features/2014/03/04/feature-02، (تمت الزيارة في ٥١ أغسطس/آب ٢٠١٤).

59 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٤٢.

حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان اليمنية السابقة، في مقر الوزارة في صنعاء. وخلال توليها منصبها، كانت مشهور واحدة من ثلاث سيدات فقط في مجلس الوزراء. © 2012 بانوس/آبي تايلر-سميث

مقارنة ببقية الدول العربية، وتوجد فيه أكبر فجوة بين معدلات التحاق الفتيات والأطفال بالتعليم الابتدائي في المنطقة.[60] ووصفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف الفجوة بين نسب الفتيات والأطفال في التعليم الأساسي في اليمن بـ «المثيرة للقلق»، ولاحظت أن الفتيات يعانين من «تهميش كبير».[61] ورغم أن اليمن خطى بعض الخطوات في رأب الفجوة بين الجنسين قبل 2011، إلا أن هذا المسار شهد تراجعا بعد ذلك بسبب هشاشة الوضع الأمني والصعوبات التي يواجهها الطلاب في الوصول إلى المدارس.[62]

واستنادًا إلى دراسة أجرتها اليونسيف في 2013، لا يتجاوز عدد الفتيات المسجلات في المدارس نصف عدد الذكور، وتتراجع النسبة إلى أقل من ذلك عند انتهاء مراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي.[63] وتغادر الكثير من الفتيات المدرسة قبل بلوغ الصف السادس (في سن 12 سنة)، بينما يتمكن الكثير من الأطفال بلوغ هذه المرحلة.[64] وفي 2014، قالت وزارة التربية اليمنية إن 29 بالمائة من الفتيات و12 بالمائة من الأطفال ينقطعون عن الدراسة في المرحلة الابتدائية (بين سن 6 سنوات و11 سنة)، بينما تنقطع 45 من الفتيات و22 من الأطفال عن الدراسة في المرحلة الإعدادية

60 SIGI، «اليمن»، ٢١٠٢، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٤١٠٢).

61 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٤١٠٢»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، الصفحات ٩٨١-٠٩١.

62 السابق، ص ٩٨١.

63 اليونسيف، « Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٢٣١.

64 اليونسيف، « Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٤٢. أنظر أيضا اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ١١٠٢، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، ص ٣.

تلاميذ يستمعون إلى معلمهم في مدرسة المستقبل بمحافظة الحديدة. تنظم المدرسة حصصها الدراسية على فترتي دوام لاستيعاب أكبر عدد من التلاميذ. لا يحصل ما يقرب من 50% من السكان هنا على التعليم وتصل معدلات الأمية إلى نحو 65% بين الذكور و73% بين الإناث. 2007. © 2007 بانوس/آبي ترايلر-سميث

(بين سن 12 و14 سنة).[65] كما خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الزواج المبكر وزواج الأطفال يعتبر عاملا هاما في انقطاع الفتيات عن الدراسة.[66]

نسبة قليلة من النساء يواصلن دراستهم الجامعية، فقد أكد مسح السكان والصحة الرابع لسنة 2013 أن 6 بالمائة فقط من النساء اللاتي شملهن المسح واصلن تعليمهن إلى ما بعد المرحلة الثانوية.[67]

إضافة إلى ذلك، يوجد فقط عدد قليل من المعلمات في المدارس، بل إن بعض المدارس ليس فيها معلمات أصلا. فقد أبرزت الدراسة التي أجرتها اليونسيف أن 71 بالمائة من المدارس ليس فيها معلمات.[68]

تعاني المرأة اليمنية من نسبة تعلّم منخفضة مقارنة بالرجل. واستنادًا إلى المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2013، فإن نسبة النساء اليمنيات اللاتي يستطعن القراءة والكتابة لا تتجاوز 49 بالمائة بينما ترتفع النسبة إلى 82 بالمائة في صفوف الرجال.[69] وفي

65 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٥٢.

66 هيومن رايتس ووتش: «كيف تسمحون بزواج الفتيات الصغيرات؟ زواج الأطفال في اليمن»، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، https://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/08.

67 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ٨.

68 اليونسيف، « Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٢٠١٣، ص ٥٢. أنظر أيضا اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الصفحة ٩١.

69 المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين: اليمن، ٢٠١٣، http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-

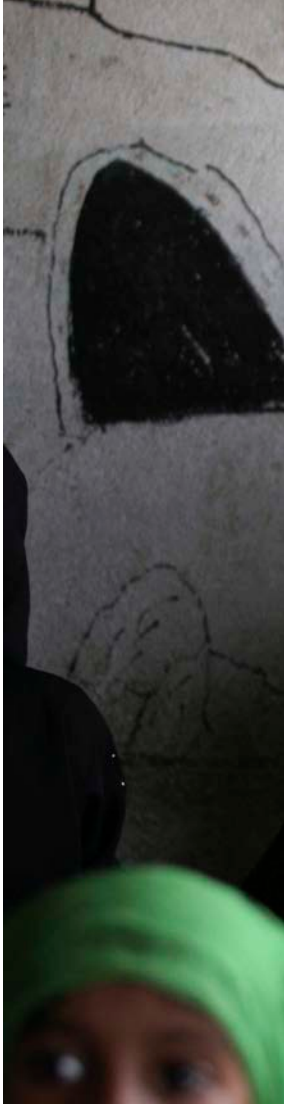

2008، لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة بقلق كبير ارتفاع نسبة الأمية بين النساء اليمنيات وانقطاع الفتيات عن الدراسة.[70]

عادة ما يساعد التعليم على تحديد موقف المرأة من الزواج، فتكون المرأة التي تلقت تعليما أقل استعدادًا لتعدد الزوجات أو للزواج من شخص أكبر منها بكثير.[71] وتنخفض نسبة النساء المتعلمات اللاتي يتزوجن قبل سن 18 سنة إلى النصف مقارنة بالنساء اللاتي لم يتلقين أي تعليم. كما تكون نسب الحمل في سن المراهقة مرتفعة بشكل كبير بين الفتيات اللاتي لم يذهبن إلى المدرسة.[72] إضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة تلقي رعاية طبية سابقة للولادة بين النساء اللاتي تلقين تعليما، وكذلك الإنجاب في مؤسسات صحية.[73]

كما يكون لتعليم المرأة تأثير ملموس على الأطفال، فعادة ما ترتفع نسبة تسجيل الأطفال إذا تلقت أمهاتهم تعليما أساسيًا، بينما تنخفض نسبة نقص الوزن لديهم، ويتمتعون بحظوظ أوفر في الحصول على رعاية صحية مناسبة أو تلقي المضادات الحيوية أثناء العلاج، وكذلك التسجيل في المدارس (وتحقيق نتائج أفضل) وعدم الانخراط في عمل الأطفال.[74]

ذكرنا سابقا، ترزح المرأة في مراتب متأخرة في ما يتعلق بالتعليم.[75] ثم إن قانون الأحوال الشخصية ينص على أن تحصل المرأة على تصريح من زوجها قبل الخروج من المنزل. ورغم أن قانون 1992 نص على استثناء يسمح للمرأة بالخروج إلى العمل، إلا أن هذا الاستثناء تم تعديله في 1998 فأصبح الخروج إلى العمل مشروطا بموافقة الزوج وعدم مخالفة الشريعة.[76] إضافة إلى ذلك، يوجد تأكيد على الأدوار التقليدية للمرأة واعتبار مسؤوليتها الأولى تتلخص في تربية الأبناء، وهو ما يحول دون حصولها على فرص عمل.[77]

يُعتبر معدّل مشاركة المرأة اليمنية في القوى العاملة منخفضا جدا. وفي 2008، عبرت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة عن قلقها تجاه التمييز بين الجنسين في سوق العمل. كما خلصت اللجنة إلى أن أغلب النساء العاملات يعملن في قطاع الفلاحة، وأحيانا لا يحصلن على أي أجر.[78] وفي 2013، قال المنتدى الاقتصادي العالمي إن نسبة البطالة لدى النساء بلغت 41 بالمائة بينما لم تتجاوز نسبة البطالة لدى الرجال 12 بالمائة.[79]

عادة ما تكون الفتيات أكثر عرضة من الذكور إلى الاستغلال في عمل الأطفال، فأربعون بالمائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 5 سنوات و11 سنة، مقارنة بـ 29 بالمائة من الذكور، ونصف الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 و14 سنة هن من العاملات، مقارنة بـ 27 بالمائة من الذكور. كما تتراجع نسبة الذهاب على المدرسة بين الفتيات العاملات أكثر من الأطفال العاملين.[80]

العمل والحصول على فرص اقتصادية

رغم أن القانون اليمني لا يمنع المرأة من العمل، توجد عراقيل اجتماعية وثقافية تمنع المرأة من البحث عن عمل خارج المنزل. وكما

2013/#section=country-profiles-yemen، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٤١٠٢).

70 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة: «الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن»، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٨٠٠٢، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٤١٠٢)، الفقرات ٣٧٣.

71 اليونسيف، « Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٤٠١.

72 السابق، ص ٣٣.

73 السابق، ص xiv.

74 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٤١٠٢»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، الصفحة ١٩١.

75 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ١١٠٢، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، ص ٤.

76 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٠٤.

77 يونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٤١٠٢»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، الصفحات ١٨-٢٨.

78 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة: «الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن»، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٨٠٠٢، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٤١٠٢)، الفقرة ٥٧٣.

79 المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين: اليمن، ٣١٠٢، http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2013/#section=country-profiles-yemen، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٤١٠٢).

80 اليونسيف، « Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٢٣١.

III. العنف ضدّ المرأة

لم يتبن اليمن أي قانون يهدف إلى حماية المرأة من العنف القائم على أساس الجنس، باستثناء حكم عام في قانون الأحوال الشخصية يُجرّم إلحاق الأذى الجسدي بها.

استنادًا إلى المسح الوطني الصحي الديمغرافي لعام 2003، قالت 5 بالمائة من النساء إنهن تعرضن إلى الضرب في السنتين السابقتين للمسح، وقالت 56 بالمائة إنهن تعرضن إلى الضرب من قبل أزواجهن. في المقابل، 5 بالمائة فقط من هؤلاء النساء اتصلن بالشرطة.[81]

تنص المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان على أن تلتزم السلطات اليمنية بالعمل الجاد على مكافحة العنف ضدّ المرأة. وعلى سبيل المثال، عرفت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة العنف الممارس ضدّها على أنه شكل من أشكال التمييز، ونصت على مسؤولية الحكومات في منعه، والتحقيق فيه، ومحاكمة جميع أعمال العنف القائم على الجنس، ومعاقبة مرتكبيه.[82] وفي 2008، عبرت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة عن قلقها من عدم وجود تشريعات تمنع العنف المنزلي والعنف الجنسي في حق المرأة والفتاة اليمنية، وعدم توفر وسائل حماية، مثل الملاجئ، وصعوبة رفع دعاوى في أعمال العنف التي تمارس ضدّهن.[83] وأوصت اللجنة اليمن بتبني قانون شامل يتعلق بالمساواة بين الجنسين، واتخاذ تدابير لمواجهة الزواج المبكر وختان البنات.[84] ولكن اليمن مازال لم يعمل بتوصيات اللجنة.

قانون العقوبات

دعت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة اليمن إلى إلغاء مواد تمييزية في قانون العقوبات.[85] وعلى سبيل المثال، تفرض المادة 232 عقوبات مخففة على الرجال المورطين في ما يعرف بـ «جرائم الشرف»، فهي تنص على أن لا تتجاوز عقوبة الرجل الذي يقتل زوجته أو خليلها وهما بصدد ممارسة الزنا سنة واحدة في السجن وغرامة مالية.[86] كما ينطبق نفس الحكم على كل رجل يكتشف أن والدته أو ابنته أو شقيقته بصدد ممارسة الزنا. يُذكر أنه توجد أحكام أخرى في القانون اليمني تعاقب عمليات القتل بالإعدام. ويندرج القتل في اليمن ضمن «القصاص»، الذي يمنح لعائلة الضحية الحق في الصفح أو المطالبة بفدية مادية أو بإعدام الجاني. ولما يقوم رجل بقتل إحدى قريباته بدعوى الشرف، قد يحظى بصفح عائلتها. ورغم أن الدولة تستطيع سجنه لمدة عشر سنوات، إلا أن ذلك مرتبط بالحالات التي يُعتبر فيها القاتل خطرًا على الأمن العام أو سببا في «فساد على الأرض». ولكن جرائم الشرف لا تصنف ضمن هذه الحالات، ولذلك قد يُعفى القاتل من عقوبة السجن لمدة عشر سنوات. ورغم أن هيومن رايتس ووتش تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف نظرا لطبيعتها القاسية، ولكن العقوبات المخففة التي تفرض على المتورطين في جرائم «الشرف» تنطوي على رسالة مفادها أن القتل باسم «الشرف» مسموح به.

كما تفرض أحكام قانونية أخرى تتعلق بـ «الزنا» و«الأفعال غير الأخلاقية» تمييزا ضدّ المرأة.[87] وعلى سبيل المثال، قد يتسبب قانون الأفعال «غير الأخلاقية» في محاكمة المرأة بسبب جريمة «الخلوة»، أي حينما تكون بصحبة رجل ليس من أقاربها. تتسبب هذه الأحكام القانونية في تقويض حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في حماية قانونية متساوية مع الرجل.[88] كما يتسبب حظر العلاقة الجنسية بالتراضي

81 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ١٧١.

82 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة، التوصية العامة رقم ٢٨، الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، (CEDAW/C/GC/28 (2010، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G10/472/60/PDF/G1047260.pdf?OpenElement، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)، الفقرات ٩١ و٤٣. التوصية العامة رقم ١٩، العنف ضدّ المرأة (الدورة ١١، ١٩٩٢)، مجموعة من التعليقات والتوصيات العامة التي اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، UN Doc. HRI\GEN\1\Rev.9 (Vol. II) (2008)، http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)، الفقرة ٩.

83 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٣.

84 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٨، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرات ٥٦٣-٦٦٣.

85 السابق، الفقرة ٨٦٣.

86 قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الجرائم والعقوبات في صيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٥ والقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦، المادة ٢٣٢، http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11424، (تمت الزيارة في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣).

87 تُعرّف المادة ٢١ جريمة الزنا على أنها من الحدود (مفردها حدّ)، وهي الجرائم التي تنص عليها الشريعة الإسلامية. تنص المادة ٣٦٢ على أنه لما تكون جريمة الزنا مرتكبة من قبل رجل أو امرأة غير متزوجة، فإن عقوبتها القصوى هي ١٠٠ جلدة، كما يجوز للمحكمة اعتبار التعزير والحكم عليهم بالسجن لمدة سنة واحدة. أما إذا كان مرتكب الزنا متزوجا، فعقوبته الرجم حتى الموت.

88 ينص الفصل الثالث من قانون الأحوال الشخصية على عقوبات الأعمال الفاضحة، وهي أعمال تعرفها لمادة ٣٧٢ على أنها: «الفعل الفاضح المخلّ بالحياء، أي كل فعل ينافي الآداب العامة أو يخدش الحياء ومن ذلك التعري وكشف العورة المتعمد والقول والإشارة المخل بالحياء والمنافي للآداب». وتنص المادة ٥٧٢ على حالات من الأفعال الفاضحة مع امرأة دون رضاها والتي يمكن معاقبتها بالسجن لمدة قد تصل إلى سنة واحدة وبغرامة مالية، أما إذا تم ذلك برضاهما، فالعقوبة تكون السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع غرامة مالية قدرها مائة ريال يمني (٥ دولارات أمريكية).

في تعرّض المرأة إلى الاغتصاب وفي ارتفاع الانتهاكات الجنسية لأن المرأة لن تتشجع على التبليغ على هذه الجرائم خوفا من تتم أن محاكمتها بتهمة الزنا أو الأفعال «غير الأخلاقية».

اقترح فريق العمل المعني بالحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني في التوصية رقم 63 أن يتم إنشاء هيئة تعنى بحماية حقوق المرأة والطفل من العنف الاجتماعي والمنزلي. ولكن اليمن في حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك، ويجب على الحكومة أن تتبنى قانونا يُعرّف العنف المنزلي ويُجرّمه، وتنشئ آليات للحماية والتنفيذ. إضافة إلى ذلك، يجب تجريم جميع أشكال العنف ضدّ المرأة والفتاة، وتعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تسهل ممارسة العنف ضدّ المرأة.

واجب طاعة الزوج المفروض قانونا

الأحكام القانونية الواردة في قانون الأحوال الشخصية من شأنها خلق ظروف قد تسهل الاغتصاب الزوجي والعنف المنزلي.

وعلى سبيل المثال، تنص المادة 40 من قانون الأحوال الشخصية، كما تم تنقيحه في 1998، على أن تكون المرأة مطيعة لزوجها،[89] وأن لا تغادر منزل الزوجية دون إذنه إلا في ظروف معينة. كما تنص نفس المادة على أن تسمح المرأة لزوجها بإقامة علاقة جنسية معها متى رغب في ذلك. ورغم أن قانون 1992 ينص على أن المرأة مطالبة بإقامة علاقة جنسية مع زوجها فقط عندما يكونا بمفردهما، ألغت تعديلات 1998 هذا الشرط.[90] يُذكر أن عديد الدول الأخرى قامت بإلغاء عديد الأحكام المماثلة.[91] ويبقى الاغتصاب الزوجي مسألة غير مجرّمة في اليمن.[92]

الزواج المبكر وزواج الأطفال

يُعتبر زواج الأطفال واحدا من أهم أسباب العنف ضدّ المرأة، فالقوانين اليمنية الحالية لا تحدد سنًا دنيا للزواج. ورغم أن اليمن كان في السابق يحدد السن الدنيا للزواج بـ 15 سنة لكلا الجنسين، إلا أنه ألغى في تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة 1999 الحد الأدنى لزواج الفتيات. فصار القانون يسمح بزواج الفتاة دون سنّ 15 سنة بموافقة وليّ أمرها. ورغم أن القانون يتظاهر بتوفير حماية للفتاة من خلال منع إقامة أي علاقة جنسية معها حتى سن البلوغ، إلا أن هذا الحد الأدنى من الحماية يبقى غير فعال. وكانت هيومن رايتس ووتش قد وثقت حالات تعرضت فيها فتيات إلى الاغتصاب الزوجي قبل سن البلوغ.[93]

لا يستطيع الطفل القاصر أيضا الزواج،[94] فقد مرر البرلمان اليمني مشروع قانون يحدد السن الدنيا للزواج بـ 17 سنة، ولكن أعضاء محافظين في البرلمان عارضوه بتعلة أنه يتعارض مع الشريعة. يُذكر أنه لم تتم إلى الآن المصادقة على هذا القانون.[95]

يعتبر اليمن واحدا من دول قليلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تحدد سنا دنيا للزواج. فقد قامت عديد الدول الأخرى في المنطقة التي تعتمد على الشريعة كمصدر من مصادر التشريع مثل الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، وليبيا، والمغرب، وعمان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة بتحديد السن الدنيا للزواج بـ 18 سنة، رغم أن بعض الدول أبقت على استثناءات قليلة.

توجد في اليمن نسبة مرتفعة لزواج الأطفال، مقارنة بالمعايير الإقليمية، بما في ذلك الفتيات اللاتي يبلغن من العمر 15 سنة أو

89 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٤٠.

90 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٤٠. كانت المادة الأصلية في قانون ٢٩٩١ تنص على أن:

للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة على الأخص فيما يلي:

1. الانتقال معه إلى منزل الزوجية ما لم تكن قد اشترطت عليه في العقد البقاء في منزلها ومنزل أسرتها فيكون عليها تمكينه من السكن معها والدخول عليها.
2. تمكينه منها صالحة للوطء المشروع في غير حضور أحد،
3. امتثال أمره والقيام بعملها في بيت الزوجية مثل غيرها،
4. عدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذنه وليس للزوج منع زوجته من الخروج لعذر شرعي أو ما جرى به العرف بمثله مما ليس فيه الإخلال بالشرف ولا بواجباتها نحوه وعلى الأخص الخروج في إصلاح مالها أو أداء وظيفتها، ويُعتبر عذرا شرعيا للمرأة خدمة والديها العاجزين وليس لها من يقوم بخدمتهما أو أحدهما غيرها.

91 يونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الصفحة ٣٠١.

92 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٤٠.

93 هيومن رايتس ووتش: «كيف تسمحون بزواج الفتيات الصغيرات؟ زواج الأطفال في اليمن»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، https://www.hrw.org/ar/reports/2011/12/08.

94 قانون الأحوال الشخصية، المادة ٥١.

95 محمد جمجوم وحكيم المسماري: "Yemen Minister on Child Marriage"، سي أن أن، 61 سبتمبر/أيلول 3102، http://edition.cnn.com/2013/09/15/world/meast/yemen-child-bride (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٣١٠٢).

أقل.[96] ورغم أنه من الصعب الحصول على أرقام دقيقة حول نسب الزواج المبكر، إلا أن دراسة لليونسيف في 2013 أبرزت أن امرأة واحدة من بين كل خمس نساء (19 بالمائة) ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة تزوجن في سن الخامسة عشر.[97] وترتفع نسبة الزواج المبكر بين الفتيات اللاتي ينتمين إلى طبقات فقيرة أو اللاتي ينحدرن من مناطق ريفية.[98] وقد يؤثر الزواج المبكر للفتيات، أحيانا من رجال يكبروهن بكثير، على نسب العنف المنزلي، ويجعلهن عرضة إلى الاغتصاب الزوجي، والحمل المبكر، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات عند الولادة ونسبة وفيات الرضع.[99]

تمنع عديد الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن زواج الأطفال بشكل صريح، أو بشكل غير مباشر، وتنص على أن تتخذ الحكومات التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة. وعلى سبيل المثال، تنص اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج على أن تحدد الحكومات السن الدنيا للزواج، بينما أوصت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة ولجنة حقوق الطفل على أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج 18 سنة.[100] وفي 2008، اعتبرت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية وصارت تسمح بزواج الفتيات القاصرات «انتهاكا خطيرا» للالتزامات الدولية لليمن.[101]

دعت التوصيات رقم 166 و167 لمؤتمر الحوار الوطني الحكومة إلى تحديد السن الدنيا للزواج بـ 18 سنة، تماشيا مع المعايير الدولية، وفرض عقوبات جنائية على كل من يجبر طفلا على الزواج.[102] وفي

96 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٦٢٢.

97 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٨٢٢. اليونسيف، Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٢٠١٣، ص ٦٩.

98 اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٢.

99 SIGI، «اليمن»، ٢٠١٢، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٤).

100 لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة، التوصية العامة رقم ٢١، المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، الفقرة ٦٣، ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٤، الصحة والتنمية لدى المراهقين في سياق اتفاقية حقوق الطفل، (الدورة ٣٣، ٢٠٠٣)، الفقرة ٢٠.

101 اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة، الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٢٠١١، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرة ٩٧٣.

102 هيومن رايتس ووتش: «رأي ـ القضاء على زواج الأطفال في اليمن»، ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، http://www.hrw.org/ar/news/2014/01/22.

إحدى السجينات تنظر عبر قضبان السجن داخل سجن المنصورة في مدينة عدن. تتراوح أعمار غالبية نزلاء السجن بين 14 و20 عاما وتم حبس الكثيرات منهم بتهم الزنا. © 2007 بانوس/آبي تراي‌لر-سميث

فرت "سلمى"، 16 عاما، من منزلها هربا من الإساءة المنزلية، فأرغمتها سيدة التقطتها من الشوارع، على ممارسة الدعارة. ألقت السلطات القبض عليها وسجنتها ثم أحالتها على منزل آمن يعتني بالفتيات بعد تعرضهن إلى التوقيف أو السجن. 2007. © 2007 بانوس/آبي تايلر-سميث

27 أبريل/نيسان 2014 قدّم كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الشؤون القانونية مشروع قانون يحدد السن الدنيا للزواج في محاولة لتطبيق التوصيات المذكورة.[103] ويتعين على الحكومة اليمنية دعم هذه المبادرة.

ختان البنات

رغم أن عادة ختان البنات غير موجودة في بعض محافظات اليمن، ترتفع النسبة في محافظات أخرى لتشمل 84 بالمائة من الفتيات. أما على الصعيد الوطني، فتعرضت 19 بالمائة من نساء وفتيات اليمن إلى شكل من أشكال الختان. وفي 99 بالمائة الحالات، يتم ختان الطفلة من السنة الأولى من عمرها، وفي 93 بالمائة من الحالات، في الشهر الأول.

عادة ما تقوم بعمليات الختان نساء مسنات غير متعلمات يعشن في قرى محلية، تعلمن إجراء الختان من أمهاتهن وجداتهن، ثم يُمرّرنه إلى بناتهن وحفيداتهن. وفي أحيان أخرى، تقوم بالعمليات قابلات تقليديات أو بعض قريبات الضحايا، وتتم العملية في منزل الفتاة. أما في حالات أخرى، فيُشرف على العمليات أطباء أو ممرضات أو قابلات في منشآت طبية، وفي ذلك انتهاك لأمر حكومي صدر في 2001 يمنع استخدام المرافق الصحية الخاصة والعامة لختان البنات. ونادرا ما تستخدم القائمات بعمليات الختان أي أدوية للتخدير، ويستعملن شفرة حلاقة أو مقص أو سكين.

103 هيومن رايتس ووتش: «على اليمن وضع نهاية لزواج الأطفال»، ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠١٤، http://www.hrw.org/ar/news/2014/04/27-0.

يعتبر بعض رجال الدين المعروفين في اليمن من أتباع المذهب الشافعي ختان البنات فرضا دينيًا، بينما لا يعتبره آخرون كذلك. أما غيرهم، مثل أتباع المذهب الحنفي والمذهب المالكي، فيعتبرون المسألة اختيارية، ومنهم من لا يقوم بها أبدًا. كذلك لا توجد عمليات ختان بنات لدى الشيعة الزيديين الذين يمثلون حوالي ثلث سكان اليمن.

قال أطباء يمنيون لـ هيومن رايتس ووتش إنهم يعرفون حالات ختان تسببت في تداعيات صحية خطيرة لفتيات يمنيات، ومنها الحمى، وصعوبات في التبول، والتورم، والقيح، ومشاكل في الدورة الشهرية، والألم والنزيف أثناء الجماع، والعقم وعدم الشعور بالإثارة، وكذلك الاكتئاب.[104]

وبسبب غياب الرعاية الصحية في عديد المناطق الريفية في اليمن، وخاصة الرعاية المستعجلة، قد يتسبب ختان البنات في وفاة الضحية أو في تداعيات صحية طويلة الأمد. وبسبب عدم توفر أي خدمات صحية في المناطق الريفية، حيث تنتشر ممارسة ختان البنات، قد تتعرض الفتيات إلى نزيف حاد دون توفر حد أدنى من الرعاية لإنقاذ حياتها. يُذكر أن الحكومة اليمنية ليس لها معطيات حول حالات الوفاة بسبب ختان البنات، فالمستشفيات لا تقوم بتدوين سبب الوفاة وما إذا كان ناتجا عن عملية ختان، ولذلك يبقى عدد الفتيات اليمنيات اللاتي فقدن حياتهن بسبب الختان مجهولا.

توسع النقاش حول تبني قانون يحظر ختان البنات أثناء مؤتمر الحوار الوطني. وخلص أعضاء المؤتمر إلى ضرورة ملاحقة القائمين بعمليات الختان. وفي أبريل/نيسان 2014، ردًا على هذه التوصية وتوصيات أخرى من مؤتمر الحوار الوطني، تم عرض مشروع قانون يجرّم ختان البنات، ويفرض عقوبة بالسجن وغرامة مالية على منفذيه، على أنظار مجلس الوزراء. وإلى حدّ كتابة هذا التقرير، لم تنظر الحكومة بعد في مشروع القانون.

104 الاستشهاد بتقريرنا المقبل.

١٧. الحصول على رعاية صحية إنجابية

تبقى فرص الحصول على رعاية طبية في اليمن بشكل عام متدنية،[105] وتعتبر أغلب مناطق البلاد ريفية. وتعيش حوالي ثلثي النساء في مناطق بعيدة عن أهم المراكز الحضرية، وبالتالي لا يتمتعن بالخدمات الصحية المقدمة في هذه المراكز.[106]

في 2008، عبرت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة عن قلقها من عدم توفر خدمات صحية للمرأة، وخاصة في المناطق الريفية، وعدم وجود رعاية صحية إنجابية ووسائل للتنظيم العائلي.[107] وفي 2014، قالت اليونسيف إن المرافق الصحية المتوفرة لا تغطي سوى 64 بالمائة من السكان.[108]

رغم أن اليمن حقق بعض التقدم في مجال صحة الأم، مازالت المرأة تواجه عديد التحديات الصحية. ومازالت نسب وفيات الأم والرضع مرتفعة جدا في المنطقة نتيجة لارتفاع نسب الزواج المبكر ونسب الخصوبة.[109] واستنادا إلى المسح الصحي الديمغرافي لسنة 2013، تقدر نسبة وفيات الأم بـ 148 حالة وفاة على كل 100 ألف حالة ولادة في 2012ـ2013 في حين أن النسبة لا تتجاوز 110 في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[110] ولأن نسبة الخصوبة لدى المرأة اليمنية تبلغ 4.4 مواليد لكل امرأة، يقدر خطر الوفاة أثناء النفاس بامرأة

105 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٨٢٢. اليونسيف، Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٢٠١٣، ص ٢١.

106 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ٨.

107 اتفاقية القضاء على التمييز ضدّ المرأة، الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة: اليمن، CEDAW/C/YEM/CO/6، ٩ يوليو/تموز ٢٠١٢، http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/CEDAW.C.YEM.CO.6.pdf، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤)، الفقرة ٧٧٣ـ٨٧٣.

108 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٢٠١٤»، http://www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٨٢٢. اليونسيف، Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٢٠١٣، ص ٩٥.

109 SIGI، «اليمن»، ٢٠١٢، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٤).

110 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ٩٣. منظمة الصحة العالمية وآخرون: "Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2013"، ٢٠١٤، ص ٢٥، http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/112682/2/9789241507226_eng.pdf، (تمت الزيارة في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤).

قابلات متدربات يشاركن في حصة تدريبية للقبالة والولادة التقليدية لتحسين الحصول على الرعاية الصحية في محافظة حضرموت. 2007. © 2007 بانوس/آبي تريلر-سميث

واحدة على كل 153 امرأة.[111] وتعتبر الوفاة أثناء الولادة أهم سبب لوفاة النساء في سن الإنجاب.[112]

تعتبر نسبة الحصول على رعاية صحية سابقة للولادة منخفضة في اليمن، فحوالي 60 بالمائة فقط من النساء الحوامل اللاتي شملهن مسح 2013 تحصلن على رعاية صحية سابقة للولادة. وترتفع نسبة الحصول على رعاية صحية سابقة للولادة على يد متخصصين لدى النساء الحضريات والمتعلمات.[113] وتنجب أغلب النساء اليمنيات في المنازل، فالمسح أكد أن 30 بالمائة فقط من الولادات تتم في مراكز صحية، و45 بالمائة منها تحت إشراف متخصصين.[114] واستنادًا إلى معطيات اليونسيف، فإن نصف النساء اليمنيات ينجبن أطفالهن بحضور إحدى صديقاتهن أو قريباتهن فقط.[115] وخلص مسح 2013 إلى أن نسبة الحصول على رعاية متخصصة أثناء الولادة، وهو واحد من أهم أشكال التدخل للحفاظ على حياة المرأة، ترتفع بشكل كبير بين النساء المتعلمات اللاتي يعشن في مناطق حضرية.[116]

قد يتم رفض قبول امرأة في حاجة إلى رعاية توليدية طارئة في المستشفى فقط لأنها لا تحمل تصريحا من ولي أمرها، الذي عادة ما يكون زوجها. وخلصت وزارة الصحة اليمنية إلى أن الحصول على تصريح مسبق من الزوج حتى تحصل الزوجة على رعاية صحية يعتبر واحدا من أهم العراقيل التي قد تمنعها من الحصول على علاج، بما في ذلك العلاج الطارئ.[117] ويبقى العمل بهذه التصاريح أمرًا

111 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ٢٠.

112 SIGI، «اليمن»، ٢٠١٢، http://genderindex.org/country/yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٢٠١٤).

113 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣، ص ٥١.

114 السابق، ص ٦١.

115 اليونسيف، "Yemen Baseline Survey Report"، يوليو/تموز ٢٠١٣، ص ٧٤، المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين: اليمن، ٢٠١٣، http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2013/#section=country-profiles-yemen، (تمت الزيارة في ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤).

116 MoPHP، "Yemen National Health and Demographic Survey 2013"، مايو/أيار ٢٠١٤، ص ٦١، اليونسيف، «المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، http://www.unicef.org/gender/files/Yemen-Gender-Eqaulity-Pro-file-2011.pdf (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٤)، ص ٤.

117 خلص مسح صحة الأسرة لسنة ٢٠١٣ إلى أن ٦,٩٢ بالمائة من النساء في المناطق الحضرية و٧,٣٥ بالمائة من النساء في المناطق الريفية لاحظن أن الحصول على ترخيص لدخول المستشفى يعتبر عائقا. ومن العوائق الأخرى التي قد تحول دون حصول المرأة على علاج عدم معرفة المكان الذي تتوفر فيه خدمات الرعاية الصحية، وقلّة المال، وبعد المسافة، وقلة وسائل النقل، وعدم وجود نساء في طواقم الرعاية. وترتفع نسب هذه العوائق خاصة في الريف. وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن، مسح صحة الأسرة لسنة ٢٠١٣، ص ٤١.

شائعا رغم أنه لا يوجد في القانون ما ينص على ضرورة الاستظهار بها.[118]

استنادًا إلى اليونسيف، تواجه الفتاة اليمنية مخاطر صحية كبيرة بسبب الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة. وتشير معطيات تعود إلى سنة 2006 إلى أن عدد النساء الحوامل اللاتي لم يبلغن 20 سنة من العمر أعلى بكثير في اليمن من بقية دول المنطقة، وأن عددا قليلا من النساء الحوامل في سن المراهقة حصلن على رعاية صحية من قبل أطباء متخصصين. كما تبلغ نسبة وفيات الأمهات دون 20 سنة ثلث وفيات الأمهات بشكل عام. وتعتقد اليونسيف أن الوضع ازداد تدهورًا منذ 2011 لأن عديد القائمين على خدمات الصحة الإنجابية اضطروا إلى مغادرة مناطق واسعة في البلاد بسبب انعدام الأمن.[119]

رغم أنه من حق المـرأة استخدام موانع الحمل، قالت كل من المؤسسات الاجتماعية ومؤشر الجنس (SIGI) واليونسيف إنه لا يوجد وعي بأهمية الصحة الإنجابية، وخاصة بمنع الحمل.[120] وخلص المسح الصحي الديمغرافي لسنة 2013 إلى أن 28 بالمائة فقط من النساء المتزوجات استخدمن يوما ما طريقة تنظيم عائلي «عصرية».[121] وجدير بالملاحظة أن استخدام موانع الحمل يرتفع بارتفاع التحصيل العلمي، وشهد ارتفاعا على امتداد فترة الستة عشر سنة التي تتوفر فيها معطيات المسح الصحي الديمغرافي.[122] يُذكر أن حجم التمويل الدولي لمشاريع الصحة الإنجابية يبقى محدودًا.[123]

118 استنادا إلى أروى الربيعي، تأخذ التصاريح شكل استمارات مطبوعة عليها اسم المستشفى أو المركز الطبي وتنص على أن المستشفى لا يتحمل مسؤولية تبعات الإجراءات التي سيتم تنفيذها. وتذكر الاستمارة نوع الإجراء وسبب قبول المريض، وعليها توقيع ولي الأمر. مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع الدكتورة أروى الربيعي، مختصة في أمراض النساء، صنعاء، ٧٢ يناير/كانون الثاني ١١٠٢.

119 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٤١٠٢»، http:// www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_ Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، ص ٨٢٢. اليونسيف، Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٤٥١.

120 السابق، ص ٥٥١. SIGI، «اليمن»، ٢١٠٢، http://genderindex.org/country/ yemen، (تمت الزيارة في ٦ أغسطس/آب ٤١٠٢).

121 وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٣١٠٢، ص ٧٧.

122 استنادا إلى أربع دراسات، ارتفعت نسبة استخدام موانع الحمل في اليمن من ١٢ بالمائة سنة ٧٩٩١ إلى ٤٣ بالمائة سنة ٣١٠٢. وزارة الصحة العامة والسكان، المسح الوطني الصحي الديموغرافي لعام ٣١٠٢، ص ٣١.

123 اليونسيف والجمهورية اليمنية: «تحليل وضع الأطفال في اليمن ٤١٠٢»، http:// www.unicef.org/mena/MENA-Situation_Analysis_report_-_English_ Final(1).pdf، (تمت الزيارة في ٤ أغسطس/آب ٤١٠٢)، ص ٨٢٢. اليونسيف، Yemen Baseline Survey Report»، يوليو/تموز ٣١٠٢، ص ٥٥١.

واجب الطاعة

انتهاكات حقوق المرأة في اليمن

لعبت المرأة دورًا هامًا في انتفاضة 2011 التي أدّت إلى خلع علي عبد الله صالح من الحكم، وساهمت بشكل فعال في مسار الانتقال السياسي. ويتعين على القوانين اليمنية والدستور المستقبلي ضمان إلغاء التمييز بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة بشكل كامل في اليمن الجديد.

يستعرض تقرير "واجب الطاعة" أهم المسائل التي يجب معالجتها أثناء المرحلة الانتقالية لضمان حقوق المرأة وترسيخها، ومن هذه المسائل العنف الممارس ضدّها، وزواج الأطفال، والحصول على رعاية صحية إنجابية. وسيتسبب الفشل في معالجة هذه المسائل بشكل صحيح في انتكاسة للتقدم الذي حققته المرأة على امتداد السنوات الثلاث الماضية، وخاصة ما أقرّه مؤتمر الحوار الوطني، وسيعيق احترام حقوق المرأة في السنوات المقبلة.

تدعو هيومن رايتس ووتش الحكومة اليمنية إلى أن تتحلى بالقيادة في هذه الفترة الانتقالية، وأن تتبنى إجراءات إصلاحية تضمن المساواة للمرأة في إطار الجهود المعلنة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للجميع في اليمن.

الغلاف الأمامي صورة تُملي على المرأة طريقة لباسها في مقهى الطالبات في جامعة صنعاء

©بانوس/آبي تريلر-سميث، 2012.

hrw.org